مجتمع

«إسكوا»: 360 ألف مبنى مدمر كلياً أو جزئياً بغزة

أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، في تقرير، أن 360 ألف مبنى في قطاع غزة تعرضت لأضرار جزئية أو تدمر بالكامل. وتضمن التقرير معطيات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (يونوسات)، ومركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك، وجامعة أوريغون. وأفاد بأن اثنين في المائة من سكان قطاع غزة قتلوا، وأصيب 4%، فيما تشرد جميع السكان تقريباً. وأكد أن حجم الأضرار الناجم عن الهجمات المستمرة منذ بدء العدوان غير مسبوق. (الأناضول)

فضّ احتجاج طلابي مؤيد لغزة في جامعة أمستردام

فضّت الشرطة الهولندية احتجاجاً طلابياً مؤيداً لفلسطين في جامعة أمستردام، وسط مواجهات عنيفة شابها بعض أعمال العنف، أول من أمس الأربعاء، في اليوم الثاني على التوالي من الاحتجاجات بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة. وبعد أن أنهت الشرطة الحصار على حرم جامعة أمستردام، انتقل مئات المتظاهرين إلى ساحة قريبة لمواصلة الاحتجاج حتى وقت متأخر من المساء، للمطالبة بإنهاء الحرب المتواصلة على قطاع غزة. ولم تصدر تقارير عن عدد المصابين خلال تلك المواجهات أو عدد المتظاهرين الذين اعتقلتهم الشرطة. (الأناضول)

غزيون في رفح... تهجير لا ينتهي

أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أن الناس (في قطاع غزة) يواجهون تهجيراً قسرياً جديداً. وقالت عبر منصة «إكس» إنه «منذ تكثيف العملية العسكرية للقوات الإسرائيلية في 6 مايو/ أيار، فرّ حوالي 80 ألف شخص من رفح بحثاً عن ملجأ في أماكن أخرى. الخسائر التي لحقت بهذه العائلات لا تطاق. لا مكان آمن». ويقول مدير التخطيط في الوكالة، سام روز، إنه «في حال استمرت العملية العسكرية الإسرائيلية، فسيتم تدمير آخر مدينة متبقية في غزة لم يجر تدميرها».

من جهتها، كتبت مسؤولة الاتصالات في الوكالة، لويز ووتردج، على «إكس»: «رفح اليوم: مشهد يومي للعائلات النازحة قسراً الهاربة من المنطقة». وأضافت: «هناك خوف شديد من القصف الكبير على رفح خلال الليل والمستمر طوال الصباح». والاثنين الماضي، أصدر الجيش الإسرائيلي تحذيرات لنحو 100 ألف فلسطيني بإخلاء مناطق شرقي رفح، ثم سيطر في اليوم التالي على الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري مع مصر، ضمن ما يزعم أنها عملية «محدودة النطاق».

وكانت رفح تتسع، على ضيق مساحتها المقدرة بنحو 65 كيلومتراً مربعاً، لأكثر من 1,5 مليون فلسطيني، يواجهون ظروفاً مزرية داخل آلاف الخيام المنتشرة في جميع أنحاء المدينة. ومنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تشنّ إسرائيل حرباً على غزة، خلفت أكثر من 113 ألفاً بين قتيل وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وحوالي 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل، ومجاعة أودت بحياة أطفال ومسنين.

(العربي الجديد)

فاروق من رفح (أشرف ابو عمرة/ الاناضول)

سورية: إهمال الترميم يهدد بيوت الطين

هاتاي ـ **عبد الله البشير**
إدلب ـ **هاديا المنصور**

تسكن عائلات في بيوت من طين في مناطق سورية عدة. وتعتبر هذه البيوت ملاذاً لهم، وهي تتأثر بشكل كبير بالعوامل والظروف الجوية التي تتسبب في تصدع الجدران أو انهيار الأسقف، وتخلّف بالتالي ضحايا. في الخامس من مايو/ أيار الجاري، توفي رجل مسنّ وابنته، وفق ما أكدت منظمة الدفاع المدني السوري، في انهيار بيت مبني من طين وخشب سبق أن تعرّض لتصدعات في قرية الباروزة قرب بلدة أخترين بريف حلب الشرقي. وأخرج منقذو منظمة الدفاع المدني السوري بمساعدة الأهالي الرجل المسن وابنته، وكانا يعانيان من إصابات ونقص في الأكسجين تسبب في وفاتهما بعد نقلهما إلى المستشفى لاحقاً.

يقول بهاء النايف، وهو من سكان بلدة أخترين، لـ«العربي الجديد»: «لم تعد المنازل المشيّدة من طين آمنة بعد زلزال السادس من فبراير/ شباط 2023، علماً أنه يمكن القول إنها كانت آمنة جزئياً في السابق. وحالياً تفتقر البيوت إلى الخبرات السابقة في البناء، وكبار السن مثلاً هم أصحاب الخبرات الأكبر في بناء هذه المنازل التي تتميز بأنها تقي من حرّ الصيف وبرد الشتاء، بسبب استخدامها مواد الطين والتراب والتبن». يضيف: «ترمم هذه البيوت سنوياً، وتشمل الأعمال استبدال الخشب التالف وتعبئة فراغات الجدران المتصدعة بمادتي التراب والتبن الذي يستخرج من القمح بطريقة بدائية. ولا يحتاج ذلك إلى عمال، إذ يرمم كل شخص منزله بيديه».

وعن بقاء عائلات عدة في هذه المنازل، يقول بهاء النايف: «يفي المنزل الطيني بغرض توفير مكان مناسب لعائلات تفتقر إلى الإمكانيات المالية. ومن إيجابيات البيوت الطينية أنها تعزل الحرارة وتوفر أجواءً داخلية معتدلة في الصيف والشتاء، ويجري ترميمها بسهولة بلا حاجة إلى عمال». يتابع: «لا مخاوف كبيرة لسكن العائلات في بيوت طينية في الشتاء لأنها تبنى بطريقة تقاوم العواصف الهوائية والأمطار».

بدوره، يقول يوسف النايف، وهو من سكان بلدة أخترين، لـ«العربي الجديد»: «كانت البيوت الطينية آمنة إلى حدّ ما خلال فترة ما قبل الزلزال، لكن كثيرين لم يتابعوا إجراءات الترميم السنوية بعد الزلزال، والتي يجب أن تشمل طلاء الجدران وتعزيز عزل المياه عن الداخل، علماً أن الكلفة المرتفعة للبيوت الإسمنتية تمنع الناس من الانتقال من هذه البيوت».

وفيما تعيش السبعينية كريمة الشهوان منذ سنوات طويلة في بيت طيني ببلدة البارة، جنوبي إدلب، من دون أن تنوي تغييره أو الانتقال للسكن في مكان آخر رغم تشقق البناء وتصدعه بسبب القصف وعوامل الطقس المتقلب، تقول لـ«العربي الجديد»: «أحب السكن في منزلي لأنه يتضمن خصائص تجعله يقاوم البرد والحرارة العالية، فهو بارد في الصيف ودافئ بالشتاء، لذا لا أعاني من تغيّرات الطقس السنوية بداخله، كما أنه عازل للصوت». ورغم أن عائشة دخان نزحت من قريتها في ريف إدلب الجنوبي وأقامت في مخيمات الشمال السوري، فهي رفضت السكن في خيمة قماشية لا ترد برد الشتاء ولا حرّ الصيف، بل نقلت تجربتها في السكن ببيوت طينية وبنت منزلاً من مواد محلية وطبيعية، ولم تحتج إلى شراء مواد بناء حديثة ومكلفة.

وتخبر «العربي الجديد» بأنها وجدت أن المنزل الطيني أفضل كثيراً من الخيام ومن دفع إيجارات تفوق قدراتها المادية بأضعاف، وتتحدث عن أن البيت الطيني يشبه البيوت الإسمنتية على صعيد الشكل والمواد المستخدمة، «لكنني لا أطمئن إلى أن المنزل سيستمر صامداً أمام الأمطار الغزيرة والرياح والعوامل الجوية التي تهدد بإسقاط الجدران في أي لحظة جراء تحوّل المواد الطينية إلى وحول تفقدها الجدران، ما يؤدي إلى انهيار المنزل في أي لحظة». وفي مارس/ آذار الماضي تسببت الأمطار في انهيار غرفة بمنزل طيني في حي الهلالية بمدينة القامشلي في محافظة الحسكة، أقصى شمال شرقي سورية، وأصيب أحد سكان المنزل بجروح وكسور. ويقول عمار إدريس، وهو أحد سكان الحي، لـ«العربي الجديد»: «عاش سكان البيوت الطينية معاناة كبيرة بسبب الأمطار هذا العام، فهي كانت غزيرة على غير العادة، وتسببت في انهيار ثلاثة منازل». يضيف: «تحتاج هذه البيوت إلى ترميم دائم. البيوت الترابية أو الطينية قديمة جداً، وتتأثر بأي مطر أو عاصفة فتنهار جدرانها».

صديقة للبيئة

تُعَدّ هندسة البيوت الطينية صديقة للبيئة، وتعتمد على قوالب قابلة لإعادة التدوير. ويُعتقد أنَّ هذه العمارة تعود إلى نحو ثمانية آلاف سنة، وانتشرت في شمال شرق سورية ومنطقة الأناضول. وعاش السوريون في منازل طينية سابقاً، ونشأ كثيرون فيها، لدرجة أنهم يعتبرونها أفضل ألف مرة من منازل الحجر، لكنها تخلو اليوم من الأساسيات.

تحقيق

ادت العملية العسكرية في مدينة رفح إلى تفاقم أزمة الجوع التي لم تخفت حدتها في قطاع غزة، وخصوصاً بعد تهجير البعض إلى منطقة المواصي حيث لا توجد سوى ارض فارغة بلا مساعدات

تفاقم الجوع

الهجوم على رفح يترك الغزيين بلا طعام

غزة ـ **امجد ياغي**

بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا تزال تقارير المنظمات الدولية، على رأسها الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، تنشر تقارير دورية عن حالة الجوع التي لم تتفلص في محافظات قطاع غزة الخمس. وتفاقمت الأزمة مع بدء عملية رفح والتهجير القسري للنازحين إلى رفح وسكانها، وإغلاق المعابر التي كانت تدخل عبرها المساعدات.

وبعد التهجير القسري، يواجه المهجّرون الجدد إلى مدينة خانيونس الجوع وقد انتقلوا إلى منطقة شبه نائية في ظل عدم إدخال مساعدات جديدة لهم، وغياب المتاجر أو البنى التحتية التي تتيح لهم البحث عن الطعام، وخصوصاً في منطقة المواصي، حيث انتقل النازحون إلى أراض بعيدة عن المرافق العامة. يشار إلى أن المواصي التي تبعد عن مدينة غزة نحو 28 كيلومتراً، تقسم إلى منطقتين متصلتين جغرافياً، تتبع إحداهما محافظة خانيونس، في أقصى الجنوب الغربي من المحافظة، وتتبع الثانية محافظة رفح، وتقع في أقصى الشمال الغربي منها.

ولم يتلق غزيون مساعدات على مدار الأيام الأخيرة، ولا يسعهم إلا محاولة البحث عن طعام عليهم يجدون شيئاً. توجه البعض إلى مدينة خانيونس وآخرون إلى وسط قطاع غزة، وخصوصاً مدينة دير البلح. وبعد خمسة أيام على بدء الهجوم على رفح، هجّر أكثر من 200 ألف بحسب المكتب الإعلامي الحكومي، فيما لا يزال آخرون يبحثون عن وسيلة نقل متاحة أو مكان لنصب الخيام في ظل التهديدات الإسرائيلية والقصف المتواصل على المدينة. وشمل التهجير حتى الآن مناطق وسط مدينة رفح.

خرج عدد من المهجرين من المدارس الواقعة في المناطق الشرقية وحتى وسط مدينة رفح، وهم لا يحملون سوى القليل من الطعام كالمعلبات والخبز الذي توزعه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». لكن مجدداً، استسلموا لواقع الجوع، من بينهم حليمة عبيد (39 عاماً)، هي التي كانت قد هجّرت إلى مدرسة حكومية في حي الجنينة شرق مدينة رفح. وتشير عبيد إلى أنهم في الفترات الأخيرة، كانوا يواجهون الجوع في معظم الأيام إذ لا يحصلون سوى على كميات قليلة من خلال المساعدات. وعلى الرغم من مطالبتهم بزيادة الكمية، وخصوصاً بالنسبة للعائلات الكبيرة داخل المدرسة، إلا أن الاستجابة كانت معدومة كما توضح.

ليلتنا الأولى بعد التهجير الأخير، لم نعثر على مياه نظيفة للشرب».

من جهته، نصب جمعة ربيع (45 عاماً) خيمته في أحد الأراضي الفارغة، ثم تفاجأ أنها مملوكة لأشخاص. إلا أنهم قدروا حاجته للبقاء وسمحوا له بذلك. ظل يبحث ليوم ونصف اليوم عن مكان يضع فيه خيمته التي اقتلعها من مدينة رفح متوجهاً إلى منطقة المواصي. لكن الأمر ليس سهلاً ويتطلب وساطة لتتيح له وضع خيمته على مقربة من الناس وبالتالي الحصول على مساعدات». لكن معاناته تفاقمت عندما احتاج شرب المياه بعدما انتهى من نصب خيمته ولم يجد، ليحصل عليها من أصحاب الأرض. كما اضطر لطلب الطعام من الناس بعدما نفد ما كان يحمله معه. ويشير إلى أنه لا يملك المال لشراء أي شيء. وراح يسأل الناس عن أماكن توزيع المساعدات. ويقول ربيع لـ«العربي الجديد»: «فكرت في بيع هاتفي لشراء أي شيء آكله. لكن في الوقت نفسه، فإن هاتفي هو وسيلتي الوحيدة للتواصل مع الآخرين، أو تلقي اتصال للحصول على مساعدات. لذلك، يصعب علي التضحية به. كنا نحصل على وجبات يومية، وفي بعض الأحيان صناديق مساعدات أسبوعية. بالتالي، لا يمكن حفظ كمية لأية طوارئ يمكن أن تحدث معنا. من جهة أخرى، استبعد الناس دخول الاحتلال الإسرائيلي إلى مدينة رفح. كنا نأمل أن تمنع الضغوط الدولية هذه العملية إلا أن ذلك لم يحدث». ويواجه الغزيون مشكلة كبيرة في نقل تمركز عمل الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية من مدينة رفح، بالإضافة إلى المبادرات الشبابية وغيرها من الجهات التي تقدم مساعدات مؤقتة للنازحين، إلى مناطق أخرى آمنة. وكان عملهم يتمركز في مدينة رفح منذ بدء العدوان على غزة. لكن كل الوساطات الدولية لم تمنع جيش الاحتلال من التراجع عن الهجوم على رفح. إلى ذلك، يقول القائم على الأعمال في مؤسسة خير الرحمن، الموجودة في الكويت وعدد من الدول العربية، محمد أبو خديجة، إن دورهم يقوم على تقديم مساعدات غذائية واحتياجات أسرية، مشيراً في الوقت نفسه إلى عرقلة الاحتلال دخول شاحنات المساعدات الموجودة في مدينة العريش. ويقول لـ«العربي الجديد»: «توجهت إلى منطقة المواصي بهدف نصب خيمة للجمعية، لكن الناس يعانون من الجوع في ظل عدم توفر أي شيء بعدما نفدت المساعدات. كنت مضطراً لخلع البزة التي تحمل شعار الجمعية، إذ لا أستطيع الرد على جميع الأسئلة. كما أنني أعاني مثلهم، وقد نقلت خيمة أسرتي إلى المواصي وقد أواجه الجوع مثلهم خلال الأيام المقبلة».

من جهته، يشير مدير المكتب الإعلامي الحكومي إلى أن المساعدات عبر معبر رفح، وعلى الرغم من قلتها، كانت تساند عدداً من الأسر الغزية. وفي الوقت الحالي، يعيشون مجاعة حقيقية، في ظل عدم التوصل لأي قرار سياسي لإدخال المساعدات من معبر رفح أو كرم أبو سالم، مؤكداً أن الغزيين يتعرضون للتجويع. ويقول لـ«العربي الجديد»: «قبل الهجوم على مدينة رفح، كان يدخل القطاع 200 شاحنة مساعدات يومية، منها ما يتوجه إلى شمال القطاع المحاصر بعدما تمكنت المنظمات الدولية خلال الفترات الأخيرة من إدخال المساعدات بالتنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي نصب حواجز وسط قطاع غزة». يضيف: «قضى الاحتلال على كل مقومات الحياة في غزة، ولا تملك العائلات أي شيء لمواجهة الجوع والأزمات وما إلى ذلك. بالتالي، فإن عدم إدخال المساعدات ليوم واحد أو اثنين قد يؤدي إلى موت عدد من الغزيين بسبب الجوع وسوء التغذية والجفاف، وهذا ما تدعمه أرقام توافد الغزيين يومياً إلى المراكز الصحية والمستشفيات المتبقية. واليوم، خرج مستشفى أبو يوسف النجار عن الخدمة بالإضافة إلى عدد من المراكز الصحية شرق مدينة رفح».

يضيف أن «الغزيين يعانون جراء الفقر، وقد خسر معظمهم أعمالهم، وخصوصاً طبقة العمال. وتوقفت 90 في المائة من المنشآت الاقتصادية وغيرها عن الخدمة. وبعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، يجب أن تدخل القطاع 500 شاحنة يومياً، في ظل تدمير المصانع والمتاجر والأراضي الزراعية، وبات العمل فيها مستحيلاً». وكان مدير أونروا في غزة، سكوت أندرسون، قد أعلن أن المنطقة الإنسانية الموسعة حديثاً في المواصي- حيث وجه الجيش الإسرائيلي الآف الأشخاص من شرق مدينة رفح للإخلاء إليها- ليست «مناسبة تماماً» للعيش. وأشارت الوكالة إلى أن «الجوع الكارثي» الذي يواجهه الناس، ولا سيما في شمال غزة، سيزداد سوءاً إذا انقطعت طرق الإمداد.

يحاولون تأمين المياه في منطقة المواصي في خانيونس (ياهر حامد النحال/ الأناضول)

200,000
هو عدد المهجرين من مدينة رفح بحسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.

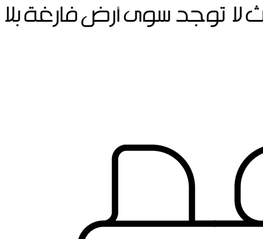

«العربي الجديد» في جامعة أكسفورد

هكذا يتضامنون مع غزة

لا ينوي الطلاب المحتجون في جامعة أكسفورد البريطانية إزالة الخيام التضامنية مع غزة، في ظل استمرار الإبادة الجماعية، قبل تحقيق مطالبهم

لندن ـ **كاتيا يوسف**

دعا رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، يوم الثلاثاء الماضي، إلى عقد اجتماع مع قادة الجامعات هذا الأسبوع، لمعالجة ما تسميها السلطات البريطانية الداعمة للعدوان الإسرائيلي على غزة «معاداة السامية في الحرم الجامعي وضمان سلامة الطلاب اليهود»، استجابة لتصاعد التظاهرات المؤيدة لفلسطين في الجامعات البريطانية. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب إنشاء مخيمات احتجاجية منذ صباح يوم الاثنين 6 مايو/ أيار الجاري في جامعتي أكسفورد وكامبريدج.

زارت «العربي الجديد» المخيم في حديقة متحف «بيت ريفرز» في جامعة أكسفورد، الذي أقامته منظمة «أكسفورد للعمل من أجل فلسطين»، والتقت عدداً من الطلاب. أبدى بعضهم تخوّفاً من الحديث، بينما اندفع آخرون للتعبير عن تضامنهم مع أهل غزة غير مبالين بالعواقب. من بين هؤلاء طالبة الدكتوراه كيندل غاردنر. تقول: «أنا هنا لأدعم تحرير الشعب الفلسطيني، وأطالب بسحب الاستثمارات الكاملة في جامعتنا المتورطة بجرائم الحرب الإسرائيلية». تتابع غاردنر أنهم «لم يحدّدوا حتى الآن موعد إنهاء هذا المخيم، ويعتمد الأمر على ردة فعل الجامعة»، لافتة إلى أنهم ناقشوا مطالبهم مع الجامعة على مدار العام، قبل أن يتخذوا هذه الخطوة التصعيدية. وتؤكد أنّ أي شخص يتابع الأحداث خلال الأشهر السبعة الماضية، لا بدّ أن يقدم دعماً كاملاً للشعب الفلسطيني الذي يواجه إبادة جماعية في غزة. فالصور التي نراها مروّعة للغاية. عجزت عن العثور على كلمات تصف ما نشاهده كل صباح ومساء. عندما ألقي نظرة على هاتفي، أدرك تماماً أنني لا أستطيع فهم القاع الذي وصلنا إليه».

وتشير غاردنر إلى أنها ناشطة بهودية من أجل فلسطين، وتناضل لتحريرها منذ فترة طويلة. وتوضح: «اجتمعنا مع إدارة الجامعة مرّات عدة منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وهناك تاريخ طويل من العمل من أجل القضية الفلسطينية في جامعة أكسفورد. ناضلنا لأشهر من أجل سحب استثمارات الجامعة الداعمة لإسرائيل، وكنا نأمل أن تنحاز الجامعة إلى الجانب الصحيح من التاريخ، وتتخلص من الفصل العنصري والاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية. لكننا لم نحقق أي نجاح يُذكر. مع ذلك، يبقى الأمل وإلا لما كنت هنا اليوم. علينا أن نتحلّى بالأمل ونؤمن بأننا بهذا التحرّك الجماعي سنتمكّن بلا شك من تحقيق مطالبنا».

من جهته، يقول طالب الحقوق جوش إنّ السبب الرئيسي لوجوده مع الطلاب المحتجين هو الخوف العميق من تدمير إسرائيل جميع الجامعات في غزة، وتعبيراً عن تضامنه مع أهلها. ويعتبر أنّ هذه الخطوة فعّالة للغاية، إذ ترفع مستوى الوعي حول ما يحدث هناك، وأنه لا يمكن للجامعة تجاهله. ويرى أنهم يحظون بالدعم من المجتمع وأعضاء الجامعة والطلاب، أملاً أن تستجيب الإدارة لمطالبهم. وفي حال نفّذت ذلك سيزيلون المخيم. وإلا فسيستمرّون في التضامن مع الشعب الفلسطيني. وفيما يتعلق بالمطالب، يوضح جوش أن «أبرزها هو الكشف عن أصول الجامعة. نريد أن نعرف نحن الطلاب أين تستثمر الجامعة أموالنا الدراسية، وتتخلص من أي أصول تساعد في تمويل الجيش الإسرائيلي. وهذا يشمل وقف شراكتها مع مصرف باركليز الذي يحتفظ بملايين الأصول لتمويل الجيش».

من جهته، يقول طالب الماجستير في العلوم السياسية جاكوب: «أنا يهودي، أنا هنا لأقول إنّ عدم تكرار الأمر بتاتاً يعني عدم تكراره بالنسبة لأي شخص. وقعت إبادة جماعية مماثلة بحق اسلافي في أوروبا الشرقية خلال أربعينيات القرن الماضي، والآن يكررون ما حصل معهم مع الفلسطينيين في غزة». في هذا الإطار، يعبّر جاكوب عن الحالة النفسية الصعبة التي تعكس الصراع الداخلي الذي يواجهه الطلاب اليهود المشاركون في المخيم، ويتحدث عن صعوبة الإحساس بالعزلة، في ظلّ إبادة جماعية في عالم محاط بالصمت واللامبالاة. ويردّد بثقة: «نعم أشعر بالأمان»، لافتاً إلى أنه من المثير للاهتمام معرفة أن هناك الكثير من الأشخاص في هذا المخيم الذين يشعرون بالأمان أيضاً. ويؤكّد «أهمية الاعتراف بالإبادة الجماعية كما هي بصورتها الحقيقية، وبذل كل ما أمكن لوقفها، بدلاً من انتظار التسميات التي يطلقها عليها التاريخ في المستقبل». وفيما يتعلق بردات الفعل، يقول جاكوب إنها هادئة جداً حتى اللحظة، باستثناء بعض المتسللين المعادين وعدد من المراسلين العدائيين الذين طرحوا علينا أسئلة مؤسفة. وعلى ما يبدو، فإن مجتمع أكسفورد لم يعارض المخيم، بل انضمّ إليه العشرات وارتفع عدد الأعضاء بشكل لافت خلال الـ 24 ساعة الماضية. ويشير إلى أنّ العديد من الأشخاص الذين لا يعرفون الكثير عمّا يحدث حالياً جاؤوا للتعلّم، ويقدّمون برنامجاً رائعاً للقيام بذلك.

ويوجّه جاكوب كلمة إلى أهل غزة، قائلاً: «يواجه أهل غزة أصعب الظروف. مع ذلك، لا يزالون يتحمّلون ويشجاعة. نحن نتعلم كل يوم منكم أشياء جديدة. شعب غزة غير قابل للانكسار، وآمل أن نرى يوماً أن فلسطين حرة لكم ولإخوانكم وأخواتكم، وفي الضفة الغربية أيضاً».

أمّا طالب الماجستير في العلوم السياسية رالف (اسم مستعار)، فيقول: «نحن هنا اليوم في خطوة تصعيدية، بعدما استنفدنا جميع محاولاتنا مع الجامعة منذ بدء العدوان على غزة، وخصوصاً بعدما طلبت إسرائيل مما يقارب 1,4 مليون شخص مغادرة رفح. ونأمل أن تنفّذ الجامعة مطالبنا التي تشمل الكشف عن تمويلها، وسحب استثماراتها من تجارة الأسلحة وجميع الاستثمارات الأخرى التي تساهم في الإبادة الجماعية الحالية المستمرة في فلسطين».

من تحركات الطلاب في جامعة أكسفورد (العربي الجديد)

الطالبان جاكوب وكيندل يناضلان من أجل غزة (العربي الجديد)

مطالبات بتسريع دفن جثث المهاجرين في مستشفيات تونس

يؤثر نزيف غرق المهاجرين في البحر على قدرة مستشفيات المحافظات الساحلية في تونس على استيعاب الجثث المتنشلة بانتظار اصدار السلطات اوامر بدفنها، اما المنظمات المدنية فتطالب بحلول قانونية سريعة لازمة الدفن

اخراج جثث مهاجرين من بت الاغوات في مستشفى بقابس (مراد مجاعد/ فرانس برس)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تمددت أزمة استيعاب مستشفيات تونس جثث المهاجرين الأفارقة ضمن المعايير الصحية المناسبة التي تستبعد تأثر عمل الأقسام بوجودها إلى مستشفيات مدينة قابس (جنوب). وسبق أن عانت مستشفيات في صفاقس ومدنين من الأزمة نفسها المرتبطة بتأثير تعفّن الجثث على الصحة العامة، وسير عمل المؤسسات الصحية التي لم تعد قادرة على استيعاب المزيد من الجثامين. وأخيراً قرعت نقابة أعوان الصحة في مستشفى قابس (جنوب شرق)، جرس الخطر بسبب انبعاث روائح كريهة من غرفة الأموات في المستشفى التي تضم أكثر من 30 جثة لمهاجرين انتشلوا من البحر، وهو ما يفوق طاقة استيعاب برادات مشرحة المستشفى التي لا تتجاوز 15 جثة.

يؤكد الكاتب العام لنقابة أعوان الصحة في المستشفى الجامعي بقابس سامي القناوي على تأثير الروائح الكريهة المنبعثة من غرفة الأموات على سير عمل الأقسام في المؤسسة الصحية، مشيراً إلى أن المشرحة استقبلت أخيراً جثثاً مجهولة الهوية لأفارقة من جنوب الصحراء كان البحر قد لفظها على طول سواحل الولاية. ويشير إلى أن «نقابة أعوان الصحة في مستشفى قابس تؤدي واجبها المهني تجاه الأحياء وواجبها الإنساني تجاه الأموات، ومن الضروري إيجاد حلّ للملف كي تستطيع المؤسسة الصحية إيواء الجثث وضمان سلامة الأعوان».

ويطرح دفن جثث المهاجرين في تونس إشكالات كبيرة بسبب غياب الإطار القانوني لتنفيذ إجراءاته من خلال تحديد مسؤوليات الهياكل الرسمية المعنية بقضايا الهجرة. ويترافق ذلك مع رفض البلديات تحمّل تكاليف الدفن، وتراجع دور المنظمات الدولية التي ترعى شؤون المهاجرين. وكانت جمعيات مدنية قد طالبت بضرورة وضع خطة طوارئ إنسانية على السواحل التونسية، والتعامل بزيادة الموت على شواطئها، وتكثفي بالحل الأمني في البحر، وتتعاون لعسكرة السواحل وتكثيف المراقبة لإبقاء الحالمين بالانتقال بعيداً عن الحدود الأوروبية»، وهي المسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية للاتحاد الأوروبي ودوله التي فرضت مسارات تعاون غير عادلة في قضايا الهجرة، ما رفع عدد الوفيات في البحر، وعمّق الأزمة الإنسانية في حوض البحر المتوسط.

وقبل أن تنتقل أزمة تكدّس جثث المهاجرين إلى قابس، عاشت مستشفيات أخرى في صفاقس ومدنين الإشكالات نفسها نتيجة ضعف طاقة إيواء البرادات في غرف الأموات، وارتفاع عدد ضحايا قوارب الهجرة الذين لفظهم البحر على شواطئ المدن الساحلية التي تنطلق منها القوارب عادة إلى إيطاليا.

ويقول رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبد الكبير، لـ«العربي الجديد»: «ليس تكدّس جثث المهاجرين مجهولي الهوية المنتشلة من البحر أمراً جديداً، ويشمل كافة المحافظات الساحلية التي تشهد عمليات إنقاذ بحري. وسبق أن عاشت مؤسسات صحية في صفاقس وجرجيس قبل عام أزمات مماثلة لمستشفى قابس، علماً أن عدد جثث المهاجرين المنتشلة من البحر تراجع في الأشهر الماضية بعدما نجحت أجهزة الأمن في الحدّ من رحلات الهجرة السرّية». ويشير عبد الكبير إلى أن غالبية الجثث المنتشلة تعود لمهاجرين أبحروا من موانئ ليبية لكن البحر دفعها إلى السواحل التونسية. ويفسّر عبد الكبير أسباب تكدس الجثث في برادات المستشفيات التونسية بـ«التزام السلطات بإجراءات التعرف إلى هويات المهاجرين التي تكون غالباً مجهولة، ولا يحمل أصحابها وثائق ثبوتية تدل على جنسياتهم».

ويوضح أن «تحديد هويات المهاجرين، سواء عبر الوثائق الثبوتية أو عن طريق تحاليل الحمض النووي، يحتاج إلى فترة زمنية، ومعالجة مشكلة تعثر إجراءات الدفن في مناطق لا تتوفر فيها مدافن خاصة بالمهاجرين». ويشدد عبد الكبير على «ضرورة تجاوز هذه الإشكالات، وتبسيط إجراءات دفن جثث المهاجرين من أجل تفادي تكدّس الجثث والمخاطر الصحية التي تنجم عنها». وتدفن السلطات الصحية والبلدية الجثث غالباً بعد إجراء تحاليل الحمض النووي وتوثيقها. ووفق أحدث البيانات التي نشرها منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عدد الضحايا والمفقودين في السواحل التونسية منذ بداية العام الحالي 53 شخصاً، وعدد الموقوفين 5424 شخصاً. وتفيد البيانات ذاتها بأن 87 في المائة من المنضمين إلى رحلات سرّية هم من مهاجري دول جنوب الصحراء، في حين لم تتجاوز نسبة حاملي الجنسية التونسية 13 في المائة. وتقترح المنظمات المدنية تخصيص قطع أرض لإقامة مقابر جماعية للمهاجرين لحفظ الجثث وتجنّب تركها في الثلاجات داخل المستشفيات لمدة طويلة.

بلغ عدد الضحايا والمفقودين في تونس 53 منذ بداية العام الحالي

يطرح دفن جثث المهاجرين إشكالات بسبب غياب الإطار القانوني